

سياسة الدفاع الوطني الجزائرية اتجاه التحديات الإقليمية بعد أحداث

الربيع العربي

Algeria's National Defense Policy in Response to Regional Challenges after the Arab Spring



د. رواجحة عبد الوهاب

المركز الجامعي مرسلبي عبد الله - تيبازة

rouabha.abdelwaheb@cu-tipaza.dz

تاريخ الارسال: 2025/08/03 // تاريخ القبول: 2025/11/30 // تاريخ النشر: 2025/12/28

الملخص: برزت بعد أحداث الربيع العربي أواخر 2010 وبداية 2011 تحديات وتهديدات جديدة على الأمن القومي الجزائري والحدودي الجزائري، على غرار الميليشيات المسلحة المتطرفة وفوضى الأسلحة وانتشار الإرهاب الدولي وجماعات الجريمة المنظمة، خاصة على الحدود مع ليبيا ومالي، وكذا جرائم التهريب بمختلف أنواعه والهجرة غير الشرعية. لذلك كان على سياسة الدفاع الوطني الجزائري باعتبارها السياسة العامة في المجال العسكري والأمني باتخاذ جملة من التدابير والمبادرات حتى تتمكن من حماية أمنها الوطني وسلامة أراضيها وشعبها وتأمين حدودها ومواردها وثرواتها الطبيعية، والحفاظ على سيادتها واستقلالها ومكانتها الدولية، من أي تهديدات أو أخطار داخلية أو خارجية، إقليميه أو دولية، فعلية أو محتملة، تقليدية أو غير تقليدية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الدفاع الوطني، الدفاع الوطني، الأمن الوطني، الأمن الحدودي، تحديات الدفاع

الوطني.

Abstract: After the events of the Arab Spring in late 2010 and early 2011, new challenges and threats emerged to Algerian national security and its border security—such as extremist armed militias, the chaos of uncontrolled weapons, the spread of international terrorism, and organized crime groups, particularly along the borders with Libya and Mali. This also included various forms of smuggling and illegal immigration.

Therefore, Algeria's national defense policy—as the general policy in the military and security domain—had to adopt a set of measures and initiatives in order to protect its national security, the integrity of its territory and people, safeguard its borders, natural resources, and wealth, and preserve its sovereignty, independence, and international standing from any threats or dangers, whether internal or external, regional or international, actual or potential, conventional or unconventional.

Keywords: National Defense Policy, National Defense, National Security, Border Security, National Defense Challenges.

مقدمة

يعد موضوع سياسة الدفاع الوطني من أهم المواضيع التي تقع في صميم الدراسات السياسية الأمنية والاستراتيجية، ويجمع بين مجالين مختلفين ولكنهما متكاملين، مجال السياسات العامة الحكومية والمجال العسكري والأمني والاستراتيجي، باعتبار أن السياسة الدفاعية هي السياسة العامة للدولة في المجال العسكري والأمن الدولي، ويحظى هذا الموضوع باهتمام واسع من قبل الباحثين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وكذا في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على موضوع مهم جدا، وهو سياسة الدفاع الوطني الجزائرية في مواجهة التحديات الإقليمية الجديدة بعد أحداث الربيع العربي، وتبرز أهمية السياسة الدفاعية باعتبارها من أهم المبادرات والترتيبات والتدابير التي تنتهجها الدولة لحماية استقلالها وأمنها القومي وسيادتها ووحدة ترابها الوطني في ظل عالم تسوده الفوضى وعدم اليقين وتزايد التهديدات العسكرية والأمنية الفعلية والمحتملة، سواء على مستوى البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، مثل، تهديدات الإرهاب الدولي أو المنظمات الإجرامية ونشاطاتها العابرة للحدود، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية أو الإرهاب السيبراني، وصولا إلى النزاعات الحدودية المسلحة بين الدول، لذلك تسعى الدول باستمرار لتكييف وتطوير سياساتها الدفاعية حتى تتمكن من مواكبة ومجاراة هذه التغيرات والتحديات المستمرة.

وبناء عليه، نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاعت سياسة الدفاع الوطني الجزائرية أن تواجه التحديات والتهديدات الجديدة لما بعد أحداث الربيع العربي؟

وتسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية: كلما تمكنت الجزائر من رسم سياسية دفاعية شاملة ومتكاملة كلما تمكنت من مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة والحفاظ على سيادتها وأمنها الوطني وتأمين حدودها.

وقد تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم بدراسة سياسة الدفاع الوطني الجزائرية، ولمعرفة التحديات والتهديدات الجديدة التي تواجهها، والترتيبات والمبادرات التي اتخذها صانع القرار الجزائري لمواجهتها، كما تم توظيف المنهج التحليلي من أجل معرفة المتغيرات التي تؤثر على سياسة الدفاع الوطني في ظل الأوضاع الإقليمية والحدودية التي تتسم بالخطورة والفوضى والهشاشة، وانتشار تحديات وتهديدات جديدة ومستجدة في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي.

وتسعى هذه الدراسة إلى مناقشة سياسة الدفاع الوطني الجزائرية في مواجهة التهديدات الجديدة التي نشأت بعد أحداث الربيع العربي من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم السياسة الدفاعية الجزائرية

المحور الثاني: التهديدات الجديدة بعد أحداث الربيع العربي

المحور الثالث: سياسة الدفاع الوطني اتجاه التحديات الجديدة

01. مفهوم سياسة الدفاع الوطني الجزائرية

يتطرق هذا المحور إلى الجانب النظري من هذا البحث، حيث يتعرض إلى مفهوم سياسية الدفاع الوطني الجزائرية، انطلاقاً من التعرض لمفهوم السياسة الدفاعية بصفة عامة، وعرض مختلف التعاريف التي أحاطت بها، كما حاول الإلمام بكل عناصرها وأهدافها، والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة معها، وعلى رأسها مفهوم الدفاع الوطني، والفرق بينه وبين السياسة الدفاعية، لنخلص بعدها إلى تعريف السياسة الدفاعية الجزائرية ومصادرها وأهدافها والضوابط والمحددات التي تحددها وتتحكم في تصورها وممارستها.

أولاً: مفهوم سياسة الدفاع الوطني

ويمكن النظر إلى سياسة الدفاع الوطني على أنها ذلك الإطار العام الذي يوجه الاستراتيجية العسكرية للدولة، كما يمكن اعتبارها حلقة الوصل بين المجال المدني والمجال العسكري في الدولة، كما تعمل على تنظيم العلاقة بين مختلف قطاعات السياسات العامة المتخصصة للدولة وبين القوات المسلحة وكيفية تنظيمها واستخدامها وحجمها ودورها في تحقيق الهدف السياسي العسكري للدولة، بمعنى آخر، فإن السياسة الدفاعية هي الكيفية التي تنتهجها الدولة لتنفيذ سياستها العامة في المجال العسكري. (محمود د، 2015)

وتشتمل السياسة الدفاعية على جملة من القرارات والاستراتيجيات التي تعتمدها الدول لحماية استقلالها وسيادتها وأمنها الوطني، وتتضمن هذه السياسة كل الجوانب المرتبطة بالقوة العسكرية، والتعاون الأمني، الإنفاق العسكري وتطوير الصناعات العسكرية وتنمية القدرات البشرية والتنظيمية للقوات المسلحة، وتكمن أهمية هذه السياسة في قدرتها على حماية البلاد من الأخطار والتهديدات الخارجية الفعلية والمحتملة، وكذا التهديدات الداخلية كالإرهاب والجريمة والمنظمة وغيرها.

1- تعريف سياسة الدفاع الوطني

حظيت السياسة الدفاعية بالعديد من التعاريف التي قامت بتوضيح مفهوم السياسة الدفاعية وتحديد أهم العناصر والخصائص التي تميزها عن المفاهيم الأخرى المشابهة لها والتي تتقاطع معها في مجالها وأبعادها، خاصة تلك التي تتقاسم معها نفس المجال المتداخل بين السياسي والعسكري والمدني والأمني، على غرار مفهوم السياسة الأمنية والسياسة العسكرية والعقيدة الأمنية ومفهوم الدفاع الوطني.

وقد تعددت المدارس الفكرية واختلفت في تعريف مفهوم سياسة الدفاع الوطني، فهناك اتجاه ينتمي للمدرسة الشرقية في الدراسات الأمنية، والتي تعرفها بشكل مترادف مع مفهوم السياسة العسكرية، بينما يعرفها الاتجاه الذي تتبناه المدرسة الغربية على أنها مساحة التقاطع بين السياسة العامة للدولة وسياستها العسكرية، وبالتالي، فهي مجمل السياسات التنفيذية للسياسة العسكرية للدولة. ويمكن تفسير هذا التداخل والخلط بين المفهومين بسبب طبيعتها، والتي تجمع بين البعدين العسكري والسياسي. (محمود د، 2024)

ومن بين التعاريف التي تناولتها، نجد هذا التعريف الذي ويعرفها على أنها تلك: "السياسة التي تهدف إلى رسم وتطوير كافة الوسائل الكفيلة بتأمين والحفاظ على السيادة الوطنية، وهذه السياسة يُجرى تخطيطها وفقاً لإرادة الحكام التي تحاول مواجهة كل خطر يهدد الدولة ومصالحها الحيوية". بينما يرى هذا التعريف أنها: "الإطار الذي يحدد اتجاهات

الاستراتيجية العسكرية وخطوطها العامة"، بينما ينظر إليها تعريف آخر على أنها: "الاستراتيجية التي يحددها صانع القرار لاستخدام القوة، ويحدد من خلالها طبيعة السياسات المتبعة مع الحلفاء أو مع الأعداء. (محمود د، 2024)

نلاحظ أن التعريف الأول تناولها من خلال أهدافها ووسائلها والأخطار التي تواجهها الدولة وفقا لإرادة صانع القرار، بينما ركز التعريف الثاني والثالث على الجانب العملي والعسكري وطريقة استخدام القوة، وسياسة الدولة اتجاه الحلفاء والأعداء، ومنه فهما يركزان على الجانب العسكري العملي الميداني، أكثر من الجانب السياسي المدني.

كما تعرف سياسة الدفاع الوطني على أنها: "حلقة الاتصال بين الجانب المدني والعسكري في الدولة، وهي التي تنظم وتنسق العلاقة بين مختلف السياسات التخصصية بالدولة وبين القوة العسكرية، ودورها واستخدامها وحجمها وصولاً لتحقيق الهدف السياسي العسكري للدولة. (محمود د، 2024)". نلاحظ أن هذا التعريف تناولها من منظور أكثر شمولية، حيث يجمع بين الجانب المدني والعسكري والعلاقة بينهما، كما أنه لا يهمل حجم القوة العسكرية وكيفية استخدامها، وكذا الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. (محمود د، 2024)

رغم وجود اختلاف يسير بين هذه التعاريف، إلا أنها جميعاً تتفق على أن السياسة الدفاعية هي الطريقة أو الكيفية التي تقوم الدولة من خلالها بتخطيط ووضع الأهداف المتعلقة بسياستها العامة في المجال العسكري والأمني وتنفيذها، واستخدام القوات المسلحة لحماية كيان الدولة واستقلالها ووحدتها الترابية وتماسكها الاجتماعي ومصالحها الاقتصادية وعناصرها البيئية.

2- عناصر سياسة الدفاع الوطني وأهدافها

يعد مفهوم سياسة الدفاع الوطني من المفاهيم المركبة والمعقدة، والتي تتداخل فيها أبعاد متعددة ومكونات وعناصر مختلفة وأهداف متنوعة ولكنها متكاملة، لذلك لا يمكن الإحاطة بمفهوم السياسة الدفاعية وتمييزه عما سواه من المفاهيم المتشابهة والمتداخلة معه إلا بتجلية وتوضيح هذه العناصر والأهداف المختلفة.

أ- عناصر سياسة الدفاع الوطني

من خلال التعاريف التي تم استعراضها أعلاه لمفهوم سياسة الدفاع الوطني، يمكننا أن نستخلص جملة من العناصر والمكونات التي تتألف منها سياسة الدفاع الوطني، وتتناول فيما يلي أهم هذه العناصر. (محمود د، 2015، الصفحات 25-26):

- **القوة البشرية:** ونقصد بالكون البشري القوة البشرية سواء من حيث التجنيد التطوعي أو ما يعرف بالجيش العامل، أو في إطار الخدمة الوطنية، أو من حيث التكوين والتدريب أو من حيث التوزيع الميداني على شكل وحدات مقاتلة، أو تشكيلات وتخصصات أسلحة، أو من حيث التوزيع الإقليمي والجغرافي على كامل مناطق أو نواحي عسكرية.

وتكمن أهمية العنصر البشري في سياسة الدفاع الوطني في سد حاجة القوات المسلحة بالعدد الكافي والمؤهل لتنفيذ الاستخراجية الدفاعية المتبعة من طرف الدولة ولتحقيق أهداف السياسة الدفاعية المتمثلة في الدفاع عن كيان الدولة واستقلالها ومصالحها الحيوية.

- **الإنفاق العسكري:** ويقصد بعنصر الإنفاق العسكري مجموع المخصصات المالية والإمكانات المادية التي تخصصها الدولة في إطار سياستها للدفاع الوطني، أي في المجال الدفاعي، سواء كان ذلك في إطار ميزانية الدفاع، مثل صرف مرتبات الأفراد العاملين في الجيش أو في إطار الصناعة العسكرية أو ضمن عمليات استرداد الأسلحة والمعدات العسكرية وأجهزة المراقبة، أو من خلال نفقات غير مدرجة في ميزانية الدفاع، مثل الدفاع المدني أو بيع المعدات العسكرية أو تلقي مساعدات عسكرية، ويمكن تحديد حجم الإنفاق العسكري وأهميته بناء على الأهداف والأولويات التي تسطرها الدولة في سياستها الدفاعية.

- نظام التسليح: في ظل الثورات المتسارعة في المجالات العلمية والتكنولوجية، يشهد القطاع العسكري ثورات مماثلة بل وأكثر سرعة ونموا في الشؤون العسكرية، لذلك تسعى كل الدول بكل الوسائل للحصول على آخر التكنولوجيات في مجال الدفاع وفي العلوم والتقنيات العسكرية، وتبرز أهمية نظام التسليح في مجال مراقبة الحدود واستباق التهديدات واكتشاف الاختراقات وعمليات التجسس، ومن أجل مجابهة هذه التهديدات والأخطار تسعى سياسة الدفاع الوطني للحصول على نظم تسليح قادرة على مواجهتها وتحقيق أهدافها الأمنية والعسكرية.

- عنصرا التعاون العسكري: ويقصد بالتعاون العسكري الدولي علاقات الدولة مع القوى الفاعلة إقليميا ودوليا في مجال الدفاع والأمن الإقليمي والدولي، سواء أكانت تلك العلاقات تعاونية في إطار منظمات أو اتفاقيات إقليمية أو دولية، ثنائية أو جماعية، أو كانت علاقات صراعية تنافسية تدفعها لتعزيز تحالفاتها وتحقيق الاعتماد على النفس في المجال الدفاعي، وتعكس هذه العلاقات تعاون الدولة في مجال السياسة الخارجية من أجل تحقيق أهداف سياسة الدفاع الوطني.

ب- أهداف سياسة الدفاع الوطني

تهدف سياسة الدفاع الوطني لأي دولة للحفاظ على كيان الدولة وسيادتها ووحدة أراضيها واستقلال قراراتها، كما تهدف لبناء جيش وطني قوي ومتطور يملك الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعات العسكرية والتكنولوجيا الحديثة المتعلقة بالطائرات بدون طيار والأمن السيبراني، كما تهدف إلى توفير موارد مالية دائمة ومتنوعة، وقوة بشرية مؤهلة عددا وعدة، كما تسعى السياسة الدفاعية لتحقيق الردع لأي عدوان فعلي أو محتمل وتحقيق التوازن أو التفوق العسكري على الدول المعادية، كما تسعى أي دولة لتحقيق التعاون الدولي في المجال العسكري مع الدول الحليفة والصديقة.

ويمكن تلخيص أهداف سياسة الدفاع الوطني في النقاط التالية: (صديق، 2014، صفحة 226)

- تعبئة الروح الوطنية للدفاع عن الوطن وتحقيق أمنه وتأهيل الفرد المقاتل الواثق من نفسه والموالي لوطنه.

- تدريب كل الأفراد القادرين على القتال وحمل السلاح، تزويدهم بالمهارات اللازمة.

- التطوير المستمر للقدرات العسكرية وتأهيل القوات المسلحة ورفع كفاءتها عدة وعددا وعتادا.

- حماية حدود الوطن وصون سلامة وحرمة أراضيه ووحدة شعبه وتماسكه مجتمعه وتضامن مواطنيه.

- إعداد الجبهة الداخلية لزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي وفي الجبهة الداخلية

لمواجهة الأعداء.

- تطوير الدراسات والبحوث العسكرية والأمنية من خلال توفير المادي والمالي اللازم لها.

- إنشاء الصناعات العسكرية وتطويرها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من العتاد، وترقية التكنولوجيا العسكرية إلى

أرفع المستويات.

- دعم الجيش والقوات المسلحة بكل الأمور الأساسية للقيام بمهامها الدستورية وتحقيق الاستراتيجية الدفاعية

الوطنية.

تصطدم عملية تحقيق أهداف سياسة الدفاع الوطني بجملة من الصعوبات والعراقيل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، سواء نقص الموارد المالية والقوة البشرية المؤهلة، أو المشاريع الدولية والإقليمية المضادة للأهداف الوطنية والأزمات والظواهر الإرهابية والإجرامية العابرة للحدود، وتخلف الصناعات العسكرية وعدم امتلاك التكنولوجيا الحديثة في المجالات العسكرية والأمنية وكذا الهجمات السيبرانية والإلكترونية.

3- مفهوم الدفاع الوطني: على عكس السياسة الدفاعية يتحدد مفهوم الدفاع الوطني بمحددات عسكرية نظرا لارتباطه بمفاهيم مثل الحروب والصراعات العسكرية، إذ يرتبط الدفاع عادة بالاستعداد الدائم للحرب والتصدي لأي هجوم أو عدوان فعلي أو محتمل من أي طرف معادي.

والدفاع بالمعنى العسكري لا بد أن يكون في الأساس موقفا رادعا، ولكن لا يمكن لهذا الموقف الدفاعي الرادع أن يستبعد، من حيث المبدأ إمكانية وضع تصورات له وفقا لخصوصيات كل حالة، ففي إطار الدفاع الإيجابي أو النشاط الذي لا يمتنع إذا لزم الأمر من تنفيذ الضربة الأولى، أو قبل كل شيء القدرة على ضرب العدو فوق أراضيه. (Bouzghaia, 2012, p. 325)

يعرف المنظر العسكري الألماني الشهير كلاوزفيتز الدفاع على أنه: "صد الهجوم في أثناء المعركة"، كما جاء تعريفه من الناحية العسكرية التقنية على أنه: "حماية الدول من الاعتداءات العسكرية المباشرة"، وقد تم ربط متطلبات الدفاع بالتحديد الدقيق للعدو الذي يجب مواجهته، وتجسيده بواسطة وجود عدو محدد ومواجهة محددة ذات طابع عسكري. (لخضاري، 2015، صفحة 119)

والدفاع يعني أيضا حماية القوات المسلحة وتغطيتها أثناء الحرب أو أثناء الاشتباك وصد أي هجوم يشن عليها، أما في حالة السلم فتبقى القوات المسلحة في وضع دفاعي، مستعدة لحماية أفرادها وأسلحتها ومعدات، ويتطلب الدفاع بهذا المعنى عدم انخراط كل القوات المسلحة في الاشتباك في نفس الوقت، مع حماية جبهة الاشتباك من أن تتعرض للقصف، لذلك فمن الضروري إبقاء جزء من القوات في العمق تكون مددا لقوات الاشتباك أو لسحب الاشتباك لمكان آخر، أو لمهاجمة قوات العدو المتسللة، ومع ذلك يمكن تطوير الدفاع إلى هجوم أو ما يطلق عليه العسكريون الدفاع الإيجابي باعتباره الضمان الحقيقي لتأمين القوات، على عكس الدفاع السلبي الذي يكتفي بصد هجومات العدو وتأمين القوات، ومما ينبغي إدراكه هو أن أنجح دفاع هو ذلك الذي يسعى لتحقيق أهم الأهداف المسطرة من خلال التوظيف الأقصى للقوات المعبئة والإمكانات المرصودة. (محمود د، 2015، صفحة 16)

4- الفرق بين سياسة الدفاع الوطني والدفاع الوطني

تخلط بعض الكتابات الأكاديمية بين مفهوم الدفاع Defense ومفهوم السياسة الدفاعية (الحرب الدفاعية) Defensive war، فإذا كان الدفاع كما تم عرضه سابقا، فإن الحرب الدفاعية من وجهة نظر كلاوزفيتز هي تلك الحرب التي تخوضها الدولة من أجل تحقيق الاستقلال أو تحرير أراضيها من قبضة المحتل، وهذا من الناحية السياسية، أما من الناحية العسكرية فهي تلك الحرب التي تستعد لها الدولة قصد مواجهة العدو في المنطقة التي أعدت لهذا الغرض، ولكن تعريف الحرب الدفاعية عسكريا لا يشمل الحروب التي تفرض على الدولة، فالدفاع (دلال محمود، 2015، ص 16-17)، والسياسة الدفاعية هنا، يقصد بها الحرب الدفاعية، وليس سياسة الدفاع الوطني، باعتبارها السياسة العمومية للدولة في المجال العسكري والأمن الوطني،

فالدفاع في معناه الواسع لا يعني انتظار هجوم العدو ثم مواجهته، ولكنه يعني التحضير والاستعداد لمواجهة العدو مع ظهور أي نوايا له للقيام بأي عدوان، سواء كان فعليا أو محتملا، أو مع حصوله على أسلحة حديثة أو عتاد حديث، ويتفق معظم الخبراء العسكريين على أن الدفاع الناجح هو الذي يمر بالدفاع والتصدي للعدوان ثم يتطور ليصبح هجوما على العدو حتى لا تفشل عملية الدفاع. (محمود د، 2015، صفحة 17)

ويتضح لنا من خلال استعراض العناصر السابقة جوهر الاختلاف بين مفهوم سياسة الدفاع الوطني ومفهوم الدفاع، الذي يتسم بطابعه العسكري، والذي لا يظهر فعليا إلا في حالة الاشتباك أو التحضير والاستعداد له، على الرغم من أن الخطط الدفاعية موجودة باستمرار، وتختلف سياسة الدفاع الوطني عن الدفاع باعتبارها تلك الخطوات التي تتخذها الدولة لتنفيذ سياستها العامة في مجال القوة العسكرية، فهي تمثل إجراءات مستمرة لتحقيق مصالح الدولة في المجال العسكري، وفقا للأهداف التي يحددها الأمن القومي سواء أثناء الاشتباك الفعلي أو في أوقات السلم. (محمود د، 2015، صفحة 17)

ثانيا: مفهوم سياسة الدفاع الوطني الجزائرية

تتعلق السياسة الدفاعية الوطني لأي دولة بحماية كيان الدولة ووحدة ترابها وشعبها وصيانة سيادتها واستقلالها الوطني والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف العليا يجب على الدولة أن تكون في أتم الاستعداد للحرب القادمة مهما كان نوعها ومهما كانت وسائلها، ولصد أي عدوان محتمل أو فعلي، مستندة في ذلك على دفاع وطني قوي ومتطور وعلى أتم الجاهزية، ولا يمكن لأي سياسة دفاعية أن تكون قوية وناجحة إلا إذا كانت مرتكزة على جيش وطني قوي وقيادة سياسة تتحكم في القرار السياسي المتعلق بمسائل الحرب والسلم وصفقات التسليح والتعاون الدولي في المجال الدفاع، وتملك الإرادة السياسية لتحقيق احترامية وعصرنة القوات المسلحة سواء من حيث الموارد البشرية أو من حيث اكتساب التكنولوجيات والصناعات العسكرية أو من حيث توفير الإمكانيات والعتاد العسكري أو تخصيص الموارد المالية اللازمة باعتبارها عنصرا حيويا لعمل القوات المسلحة وتأدية المهام المسندة لها دستوريا.

1-تعريف سياسة الدفاع الوطني الجزائرية

يعتمد صانع القرار الجزائري في مجال الدفاع والأمن على عدة تصورات ومبادئ يستمدّها من عدة مشارب، وفي مقدمتها العقيدة العسكرية الجزائرية التي تتضمن مبادئ مثل الاحترام المتبادل بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، وتفضيل الحلول السياسية السلمية للنزاعات بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، كما تلتزم بعدم إرسال القوات المسلحة خارج للحدود خارج إلا في إطار مهام حفظ السلام الأممية، وقد تكرست هذه الرؤية وهذه المبادئ في مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقبة، كما يستمد هذه الرؤية الاستراتيجية من مصادر ومرجعيات متنوعة: تاريخية ودينية أو إيديولوجية ورؤية النخبة للمصالح العليا للدولة وتصوراتها لمستقبل الدولة والهدف القومي للدولة والمجتمع، هذه الرؤية أصبحت تشكل إطارا نظريا يحكم تصورات صناع القرار في مجال الدفاع والأمن، انطلاقا من أن الدفاع الوطني وإن كان يتمحور حول الدولة ويرتكز على الجيش الوطني الشعبي لكنه يستع ليشمل جوانب غير عسكرية حيوية بالنسبة للدولة، على غرار الجوانب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى طابع الشامل والمواطني للدفاع الوطني الذي أضحي يميز الدفاع الوطني.

وبناء عليه، يمكننا تعريف السياسة الدفاعية الجزائرية على أنها استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة، تقوم على عقيدة عسكرية ثابتة ومكرسة دستوريا ومتجذرة تاريخيا في إرث ثورة التحرير الوطني، وتقوم هذه السياسة على دفاع استراتيجي شامل ووطني واحترافي، يقوم على مبادئ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، أو إرسال قواتها خارج حدود الوطن، إلا بموافقة من البرلمان للمشاركة في حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

أما من الناحية التنفيذية العملية، فتتمثل السياسة الدفاعية الجزائرية في مجموعة البرامج والتدابير والقرارات والترتيبات والوسائل العسكرية وغير العسكرية، سواء كانت دبلوماسية أو اقتصادية أو مالية، وإعلامية، تتخذها السلطات العامة في المجال العسكري، تهدف إلى بناء جيش وطني قوي ومحترف يمثل قوة رادعة قادرة على حماية كيان الدولة ومصالحها العليا، قادرة على حماية حدودها الشاسعة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بحيث لا يقتصر الدفاع الوطني على الجوانب العسكرية، بل يشتمل على الأبعاد الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يجعل الدفاع الوطني مسؤولية مواطنة شاملة تهدف إلى تحصين الدولة من أي تهديدات داخلية أو خارجية وضمان استقرارها وسيادتها.

2- مصادر سياسة الدفاع الوطني

تستند سياسة الدفاع الوطني على رصيد تاريخي وإيديولوجي وسياسي ونضالي كبير ومتجذر، كما تركز على عدة مبادئ ونصوص سياسية وإيديولوجية ودستورية وقانونية تأسيسية وتنظيمية ملزمة وحاكمة وموجهة لعمل كل المؤسسات العامة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية أو أمنية، وبالتالي تعتبر إطارا حاكما لعمل هذه المؤسسات وموجهها لكل سياساتها وتوجهاتها ومبادراتها، وعلى رأسها سياسة الدفاع الوطني.

أ- المصادر الرسمية

تمثل المصادر الرسمية إطارا ومرجعية نظرية وإيديولوجية وسياسية لرسم وبناء تصور واضح لسياسة الدفاع الوطني، ومبادئها وضوابطها وأهدافها، وتتمثل في المبادئ الوطنية التي تم وضعها بعد الاستقلال الوطني لتوجيه عمل المؤسسات من الناحية الإيديولوجية والسياسية، وكذا دساتير الجمهورية الجزائرية المتعاقبة التي حددت نظام الحكم والمبادئ العامة والملزمة والمنظمة الحاكمة لعمل السلطات والمؤسسات ووظائفها وممارستها وتوجهاتها.

- **المواثيق الوطنية:** تعد المواثيق الوطنية للجزائر المستقلة لسنوات 1964 (اشتراكي ثوري يركز على بناء الدولة ومواجهة الاستعمار الجديد) و1976 (اشتراكي محافظ يشدد على تعزيز دور الحزب الواحد والشرعية الثورية) و1989 (ليبرالي دستوري ينص على التعددية الحزبية والشرعية الديمقراطية)، وهي المصدر الرسمي الأول لسياسة الدفاع الوطني الجزائرية، باعتبارها وثائق إيديولوجية رسمية وملزمة، وباعتبارها الإطار والإيديولوجي الوثائق التأسيسية الرسمية العامة للمشروع الوطني لبناء الدولة والمجتمع الشامل لكل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية وحتى البيئية، ومنها استمدت دساتير الجمهورية الجزائرية المتعاقبة لسنوات 1963 و1976 و1989 أحكامها حول سياسة الدفاع الوطني، وكذلك الأمر بالنسبة لدستور 1996 والمعدل سنة 2020، وقد خصصت هذه المواثيق فصلا خاصة بسياسة الدفاع الوطني، وضحت فيه ملامح هذه السياسة العامة، وحددت فيه مبادئ وأهداف وضوابط سياسة الدفاع الوطني تحديدا دقيقا وواضحا وبصورة ملزمة. (عميروش، 2004، صفحة 74)

- **الدساتير الجزائرية:** وقد استلهمت الدساتير الجزائرية أحكامها حول سياسة الدفاع الوطني من المواثيق الوطنية سائلة الذكر، ونجد أن دستور 1963 تطرق إلى ملامح السياسة الدفاعية، حيث نصت المادة الثامنة (08) منه، على أن: "الجيش الوطني جيش شعبي وهو في خدمة الشعب ... بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرر الوطني. وهو يتوخى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويساهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد ..."، أما دستور 1976 فقد تناول أحكام الدفاع الوطني من خلال مواد 82-85، حيث نصت على أن كل عمليات الدفاع الوطني يجب تتمحور حول مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، الدرع الواقي للوطن والشعب وحامي حصى التراب الوطني وحدوده وأمنه داخليا وخارجيا، والداعم للسياسات والاستراتيجيات الوطنية التنموية والشاملة الاقتصادية والاجتماعية، وحماية قيم الجمهورية الديمقراطية الشعبية، أما دستور سنة 1989 فيؤكد على أن سياسة الدفاع الوطني مدمجة في المجتمع الجزائري وفي كل القطاعات الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما نصت أحكام المادة (24) منه: "تنظم الطاقة الدفاعية للأمة، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي ..." (عميروش، 2004، صفحة 75)

أما في دستور 1996 والمعدل في نوفمبر 2020 فيحدد في ديباجته مهام الجيش الوطني الشعبي، كما ينص بشكل دقيق على أهداف وعناصر سياسة الدفاع الوطني: "الحفاظ على البلاد من كل خطر خارجي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب ..."، كما يؤكد الدستور على العلاقة المقدسة بين الجيش الوطني الشعبي وشعبه، كما يحدد الدستور سياسة الدفاع الوطني الجزائرية في مجال عصرنه واحترافية الجيش الوطني الشعبي: "تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته، بالشكل الذي يجعله يمتلك القدرات للحفاظ على

الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري". نلاحظ في هذين الاقتباسين تعريفا دقيقا لعناصر وأهداف سياسة الدفاع الوطني الجزائرية. (الشعبية، 2021، صفحة 8) كما ينص دستور 2020 في مادته (30) على أن الجيش الوطني الشعبي هو المؤسسة الأصلية والوحيدة المنوط بها ممارسة مهام الدفاع الوطني، كما يحدد بدقة أهداف سياسة الدفاع الوطني والتي تتمثل في حماية الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، الحفاظ على وحدتها الترابية ومجالها البري والجوي والبحري، وكذا المصالح العليا والاستراتيجية للبلاد، كما ينص في مادته 31 على امتناع الجزائر عن تدخل قواتها المسلحة خارج حدودها وعدم المساس بسيادة الدول الأخرى، كما تؤكد عن سعي الجزائر الدائم لتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية والسياسية، كما يمكن أن تشارك وحدات الجيش الوطني الشعبي في مساعي حفظ الأمن والسلم الدوليين، في إطار القانون الدولي والمؤسسات الإقليمية والدولية. (الشعبية، 2021، الصفحات 30-31)

تعتبر هذه الموثائق والوثائق السياسية والإيديولوجية والدستورية التأسيسية المصادر الرسمية والأساسية لسياسة الدفاع الوطني، حيث بينت كافة ملامح هذه السياسة العامة وفواعلها وأنواعها ومجالاتها وعناصرها وأهدافها وضوابطها، وهي بذلك تتطابق إلى حد بعيد مع التناولات الأكاديمية للمفهوم الحديث للسياسات الدفاعية، في الممارسة الحديثة للدول المتقدمة.

ب- **العقيدة العسكرية الجزائرية:** من خلال كلمة ألقاها في ملقي حول العقيدة العسكرية للثورة الجزائرية"، قدم الفريق قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي تعريفا للعقيدة العسكرية الجزائرية، قائلا: "إن العقيدة العسكرية هي في عمومها نتاج لعمق فكري وثقافي وحضاري تتوارثه الأجيال جيلا بعد جيل تستمد مبادئها من الإرث التاريخي والنضالي للأمة وكفاحها المستميت ضد الاستعمار ومن قيمها الدينية والمعنوية ومن المثل العليا للدولة وتشريعاتها تتم مراجعتها وتحيينها كلما تطلب الأمر ذلك لتتكيف مع متغيرات المعطيات الجيوسياسية وهي بذلك تمثل أسس سياسة الدفاع الوطني ومركزا رئيسيا لصياغة الاستراتيجية العسكرية. (صخري، 2025)

ج- **العقيدة الثورية:** أما بالنسبة للعقيدة الثورية أو "العقيدة القتالية" فقد لخصها نائب وزير الدفاع الوطني في أربع نقاط، أولا: هي ذلك النهج العملي في تجنيد المواطنين بناء على القناعة بعدالة القضية وضرورة كسب المعركة ضد العدو، وذلك عن طريق جعل الشعب يحتضن الثورة وجعله خزاناً وذرعا وحصنا منيعا للثوار من أجول مواصلة طريق الجهاد الشاق والطويل، ثانيا: القدرة على ابتكار الأساليب القتالية التي تتناسب مع الإمكانيات المادية والمالية والبشرية والتسليحية، وحسن توظيف واستعمال هذه الإمكانيات خدمة للمجهودات القتالية والثورية، ثالثا: القدرة على تكييف هذه الإمكانيات والأساليب القتالية مع طبيعة أرض المعركة وطبيعة ونوعية الإمكانيات المادية والبشرية والتسليحية التي يمتلكها العدو، رابعا وأخيرا: القدرة على مواجهة أساليب الداعية والحرب النفسية التي يشنها العدو، وكيفية إفشال حملاته الإعلامية الشرسة والمتواصلة وتحولها إلى دعم معنوي وقاتلي لصالح الثورة (صخري، 2025)، وهي بذلك تمثل الأساس المعنوي والروحي لأفراد القوات المسلحة وتكوينها على مبادئ الشجاعة والصمود والوفاء لقيم الثورة وتضحيات الشهداء والمضي قدما على نفس النهج.

3- أهداف سياسة الدفاع الوطني وضوابطها

بناء على ما تم تناوله سابقا، سواء من خلال تعريف سياسة الدفاع الوطنية الجزائرية أو من خلا مصادرها الرسمية وغير الرسمية، يمكننا استخلاص مجموعة من الأهداف التي تسعى سياسة الدفاع الوطني الجزائرية لتحقيقها، وكذا مجموعة من الضوابط التي تحكم السياسة الدفاعية الجزائرية وتأطرها وتوجهها.

أ-أهداف سياسة الدفاع الوطني: تسعى سياسة الدفاع الوطني الجزائري كما رأينا من خلال عرض تعريفها ومصادرها، إلى تحقيق جملة من الأهداف الوطنية المشروعة والتي تتوافق مع القانون الدولي والشرعية الدولية، نلخصها كما يلي (عميروش، 2004، صفحة 76):

-بناء جيش وطني شعبي قوي ومحترف ومعتمد على نفسه، وقادر على التكيف مع التغيرات والتطورات الدولية والإقليمية.

-محاربة التهديدات الإقليمية والدولية العابرة للأوطان على غرار الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والتهريب، وردع أي عدوان محتمل أو فعلي.

-اكتساب التكنولوجيات الحديثة في مجال الدفاع وإقامة صناعة عسكرية متطورة ووطنية والحصول على التقنيات الحديثة في مجال الطائرات بدون طيار والدفاع السيبراني.

-حماية الحدود الوطنية والحفاظ على الاستقلال والاستقرار الوطني وصيانة سيادة القرار السياسي وحرية عمل المؤسسات الدستورية.

-حماية سلامة التراب والوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي والتضامن الوطني.

-حماية الدولة والمجتمع من أي مخاطر وتهديدات داخلية أو خارجية مهما تكن نوعها، سياسة أو عسكرية أو اقتصادية أو بيئية.

-المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تواجه عملية تحقيق هذه الأهداف مجموعة من التحديات المستمرة والمتجددة والمتغيرة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند رسم أهداف سياسة الدفاع الوطني، في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى واللايقين، وفي سياق العولمة وما تفرزه من استراتيجيات الهيمنة المتوحشة والإرهاب الدولي العابر للأوطان، وتداعيات الأزمات الدولية والإقليمية على الأمن الوطني، وتأثير الأزمات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المخاطر والكوارث الطبيعية والبيئية المتعددة والمتزايدة. (عميروش، 2004، الصفحات 76-77)

ب-ضوابط سياسة الدفاع الوطني

تتحكم في تصور سياسة الدفاع الوطني الجزائرية ورسم وتطبيقها مجموعة من العوامل والضوابط السياسية والإيديولوجية والدستورية والقانونية والتنظيمية، والمحددات والشروط العملية والاستراتيجية والجغرافية والعلمية والتكنولوجية والمالية والبشرية، بالإضافة إلى أنها تتأثر بالبعد الشعبي والمجتمعي والمواطني الشامل مما يعطيها صفة القداسة والسمو فوق كل الاعتبارات الأخرى.

بناء على ما تم عرضه سابقا من مصادر وتعريف وأهداف لسياسة الدفاع الوطني، يمكننا استخلاص أهم هذه الضوابط والمحددات التي تحكمها وتوجهها، ونذكرها فيما يلي (عميروش، 2004، الصفحات 77-78):

-تتمحور سياسة الدفاع الوطني حول مؤسسة الجيش الوطني الشعبي باعتباره القوة الوحيدة الدستورية والمنظمة والمتطورة التي تنتظم حولها الطاقة الدفاعية للوطن، وباعتبارها القادرة على صد وردع كل التهديدات والتحديات التي يمكن أن تواجهها الدولة والمجتمع.

-يجب على سياسة الدفاع الوطني أن تكون شاملة ومندمجة في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعبيرا صادقا عن قدرة الدولة والمجتمع على تجنيد كل الطاقات الوطنية التي من شأنها حماية كيان الدولة ووحدة الأمة وتماسك المجتمع.

-يتطلب البعد الوطني الشامل لسياسة الدفاع الوطني مساهمة المجتمع وجميع المواطنين المجتمع المدني في ضمان ودعم هذه السياسة العامة، إلى جانب مؤسسات الدولة والسلطات والأجهزة المختصة، على اعتبار أن رسالة الدفاع عن الوطن مسؤولية الجميع.

-يجب على سياسة الدفاع الوطني أن تتميز بالمرونة الدائمة والقابلية للتطور المستمر مع كل تقدم تكنولوجي وعلمي، بالإضافة إلى التكيف مع أساليب القيادة والإدارة والتخطيط والتنظيم المعاصرة.

-نظرا لطبيعة سياسة الدفاع الوطني السامية والشاملة، وباعتبارها من أعمال السيادة والنظام العام بالمفهوم السياسي والعسكري والأمني والإداري والقانوني، وباعتبار غايتها هي حماية القيم والمصالح العليا للدولة والمجتمع من كل التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية، وذلك بصورة وقائية ودائمة ومستمرة، الأمر الذي يجعل منها من أسعى قضايا الدولة السيادية الملزمة والمطلقة والتي يجب على الجميع داخل مؤسسات الدولة ومرافقها وأجهزتها وخارجها أن يراعي هذه المسألة في تصرفاته وممارسة سلطاته وحقوقه وحرياته.

01. التهديدات الجديدة بعد أحداث الربيع العربي

عرفت المنطقة العربية في نهاية عام 2010 وبداية 2011 أحداث سياسية واجتماعية كبيرة تميزت بسقوط عدة أنظمة سياسية عربية، على غرار النظام التونسي والمصري، وكذا حدوث حروب أهلية مدمرة مثلما حدث في سوريا واليمن وليبيا، وقد كانت لهذه الأحداث تداعياتها على الجزائر خاصة على مستوى الحدود مع الدول المجاورة، من الناحية والشرقية الجنوبية مع تونس وليبيا، ومع دول الساحل خاصة الأزمة في شمال مالي، بالإضافة إلى المشاكل التقليدية على الحدود الغربية مع مملكة المغرب الأقصى.

وتتمثل هذه التداعيات والتحديات على الحدود الجزائرية والأمن الوطني في انتشار الأسلحة والتجارة بها، وانتشار الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتحالفها مع التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى انتشار ظواهر أمنية سلبية وخطيرة عابرة للحدود مثل تهريب المخدرات والسلع والبضائع عبر الحدود والهجرة غير الشرعية.

أمام كل هذه التحديات سعت الجزائر لمواجهة هذه التهديدات والمخاطر التي تهدد الأمن الحدودي والوطني الجزائري، وتشكل خطرا على الاقتصاد الوطني وتماسك المجتمع الجزائري، وتهدد حتى عناصر البيئة والثروات الباطنية، وبذلك باتخاذ مجموعة من القرارات والإجراءات والمبادرات والقوانين والبرامج من أجل التصدي لهذه التهديدات والتحديات التي تشكل في مجموعها السياسة الدفاعية المنتهجة من طرف الجزائر في هذه الفترة وفي هذه الظروف.

أولا: تحدي تأمين الحدود البرية

تقوم عملية تأمين الحدود عادة على وجود دولتين قادرتين على حماية حدودهما المشتركة والمعترف بها، حيث تسعى كل منهما إلى جعل حدودها من جانبها آمنة ومستقرة، هذه المعادلة البسيطة تختل في حالة حدوث صراعات أو اضطرابات سياسية أمنية في إحدى الدولتين، هذا الوضع سيؤدي إلى جعل تكلفة وععباء حماية الحدود وتأمينها تقع على الطرف الآخر، وهذا ما حدث بعد انهيار الدولة الليبية وعجز وفشل الدولة في مالي والنيجر وضعف الدولة التونسية، حيث أصبحت الحدود المشتركة منكشفة أمنيا، مما جعل مسألة تأمين الحدود تشكل معضلة حقيقية بالنسبة للجزائر. (عنتر، 2016، صفحة 50)

رغم اختلاف الوضع الحدودي من دولة لأخرى، ليبيا ومالي وتونس، إلا أنها تشترك في أمور أساسية منها نقص المكانيات المادية والبشرية أن لم نقل غيابها، بينما تملك الجزائر إمكانيات كبيرة مما يلقي على عاتقها وحدها تأمين الحدود المشتركة مع جيرانها، فعلى الرغم من التكلفة الكبيرة لهذه العملية إلا أنها تدخل في إطار مسؤولية الجزائر الإقليمية ومساعدة جيرانها في وقت المحن والأزمات، إذا أخذنا بعين الاعتبار صعوبة الفصل بين الأمن القومي للدولة وأمن جيرانها الإقليمي (بن عنتر عبد النور، 2016، ص 50) ¹.

1- على مستوى الحدود الليبية: بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي وزوال السلطة المركزية في ليبيا انتشرت الفوضى في كل مكان وتمكنت الميليشيات المسلحة المتناحرة فيما بينها والتي شاركت في إسقاط نظام القذافي من الاستلاء على الأسلحة الليبية، وخوف من وقوع الكميات الهائلة من هذه الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية الدولية وتهريبها إلى أرض الوطن، وخاصة مع غياب مراقبة الحدود الطويلة والممتدة مع الدولة الليبية من الجهة الليبية، خاصة وأن تأمين الحدود يتم من طرف الدولتين، وبعد انهيار الدولة الليبية وحدت الجزائر نفسها تسهر علة حماية الحدود ومراقبتها، مما دفعها لبذل المزيد من الجهود والإمكانيات لتأمين وحراستها ومراقبتها، لذلك باردت الجزائر بعدة سياسات ومبادرات من أجل ضبط مراقبة الحدود ومنع تسلل أي مجموعات إرهابية ومراقبة حركة الأسلحة ومصادرتها. (وهبي، 2014، صفحة 700)

2- على مستوى الحدود التونسية: بعد ثورة الياسمين وسقوط نظام بن علي دخلت تونس في مرحلة انتقالية، رافقتها حالة من الانفلات والضعف الأمني، ولكنها لم تصل إلى إحالة الانقسام الليبية أو حالة الفشل في مالي، ويمكن المشكل الحدودي مع تونس في انتشار عدة جماعات إرهابية على الحدود مع الجزائر في المناطق الجبلية، خاصة في جبل الشعانبي، ونظرا لضعف الإمكانيات المادية والعسكرية التونسية وانعدام الخبرة لدى الجيش التونسي في مسألة محاربة الإرهاب، هذا الوضع دفع بالبلدين لزيادة وتكثيف التعاون والتنسيق الأمني والعسكري، ونظرا لأن تونس تمثل بالنسبة للجزائر شريكا حقيقيا في مراقبة الحدود ومحاربة الإرهاب دفع بالجزائر لتقديم الدعم لتونس، سواء كان هذا الدعم دعما ماليا أو أمنيا، ما يدل على التوافق الساسي والتعاون العسكري العالي بين البلدين الجارين. (وهبي، 2014، صفحة 702)

3- على مستوى الحدود المالية: تختلف الحالة المالية عن الحالة الليبية، فالدولة لمالية رغم فشلها وعجزها تبقى شريكا للجزائر في مراقبة وتأمين الحدود، ضف إلى ذلك أن الجماعات الفاعلة في شمال مالي والمتمثلة في الحركات الأزرادية التي لا تعادي الجزائر ولا تصرح بعداها للجزائر، وبالتالي هي لا تشكل تهديدا حيويا للأمن القومي الجزائري، على عكس الميليشيات الليبية التي تصرح بعداها للجزائر، كما أن التدخل الفرنسي في شمال مالي أدى إلى إضعاف الجماعات الإرهابية بشكل كبير حتى وإن لم يدمرها كليا، وتسعى الجزائر لتنسيق جهودها العسكرية والدبلوماسية مع مالي إلى تجنب سقوط الحدود المالية تحت نفوذ الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، وعلى الرغم من ذلك تبقى عملية تأمين الحدود الجزائرية مع مالي مرهون بتسوية الأزمة السياسية في إقليم الأزواد شمال مالي حتى لا تبقى المنطقة ملاذا آمنا للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. (عنتر، الجزائر ومعضلة تأمين الحدود، 2014)

4- على مستوى الحدود مع المغرب الأقصى: تختلف طبيعة التحدي الحدودي بين الجزائر والمغرب الأقصى عن التحدي الحدودي مع ليبيا ومالي وتونس، بالإضافة إلى كثافة نشاطات التهريب على مستوى هذه الحدود، وخاصة تهريب المخدرات، حيث كانت الجزائر ممرا للتجارة الدولية في المخدرات، هناك نزاع حدودي بين البلدين وإدعاءات ترابية للمغرب الأقصى حول أراضي جزائرية أدت إلى مواجهة مباشرة بين جيش البلدين في حرب قصيرة المدة ولكن نتائجها بقيت دائما حاضرة في خلفية العلاقات بين الدولتين الجارتين ومناوشات لاحقة (مقالا 1 و2)، وقضية الصحراء الغربية التي تعد قضية

¹-المكان نفسه.

تصفية استعمار على مستوى الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، انتهت كلها بغلق الحدود بين البلدين والعلاقات بين البلدين طويلة بينهما، وما زالت مغلقة لأجل غير مسمى.

أ- الصراع الحدودي: يصنف الصراع الحدودي الجزائري المغربي على أنه صراع دولتي تماثلي من النوع الصلب، أي أنه صراع بين دولتين وبجيوش تقليدية، ويعود الصراع إلى مطالبات ترابية مغربية في ولايتي بشار وتندوف الجزائرتين، وهذا الزعم الترابي أثاره لأول مرة علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال في المغرب الأقصى بعد إنهاء الحماية الفرنسية عن المغرب الأقصى فرنسا سنة 1956، رغم أن كل أدبيات النضال السياسي الاستقلالي المغربي لم تتطرق أبدا لقضية الحدود الشرقية أو المطالب الترابية فيها.

وقد بنى المغرب الأقصى زعمه هذا على طرح ديني تاريخي قبل مجيء الاستعمار إلى المنطقة المغاربية بمئات السنين، يتمثل في بيعة سكان هذه المناطق إلى أحد ملوك الدولة السعدية (1545-1659)، وتستند الجزائر إلى مبدأ قانوني دولي معروف يتمثل في "قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار"، وهو المبدأ الذي تم اعتماده في الميثاق التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية، خاصة وأن الجزائر قد وقعت على هذا الميثاق سنة 1963، والذي ينص على اعتماد هذا المبدأ كمرجعية قانونية في حل وتسوية كل النزاعات الناشئة عن الحدود في إفريقيا. (لخضاري، 2015، الصفحات 229-231)

ب- حرب الرمال: في زيارته الرسمية للجزائر في مارس 1963، طرح الملك الحسن الثاني على بن بلة مسألة مراجعة الحدود بين البلدين والعود إلى الحدود "الحقة" قبل الاستعمار مستندا في طلبه على بروتوكول معاهدة مع رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس، ولكن الجزائر رأت أن هذا البروتوكول ليس ملزما من الناحية القانونية، ولا يعدو أن يكون تصريح بنوايا واقتراحات بين الطرفين كما أن الطرف الجزائري آنذاك لم يكن يملك الصفة القانونية الرسمية والصلاحيات لمناقشة الحدود بين البلدين، فرد عليه الرئيس بن بلة أن: "الجزائر واحدة غير قابلة للتقسيم من النقطة 233 إلى تندوف. (لخضاري، 2015، الصفحات 230-231)

بعد فشل المساعي السياسية والدبلوماسية مع الجزائر، قام المغرب الأقصى في 1 أكتوبر 1963 بالتوغل عسكريا في التراب الجزائري محاولا فرض وجهة نظره بالقوة، حيث قام باحتلال منطقتي حاسي بيضا وتنجوب الجزائرتين الواقعتين على الحدود بين البلدين، لتقوم الجزائر فورا بمحاصرة منطقة فجيج* المغربية، بعد ذلك اتسعت المواجهات العسكرية بين البلدين للمناطق المجاورة، واستمرت الحرب التي عرفت تاريخيا بـ "حرب الرمال" إلى غاية 2 نوفمبر 1963، وانتهت الحرب بعد عدد كبير من الوساطات العربية والإفريقية بتوقيع معاهدة "باماكو"، وقد خلفت الحرب 150 قتيلًا من الطرفين. (لخضاري، 2015، الصفحات 231-232)

ج- التهريب الدولي للمخدرات: تشهد الحدود الغربية للجزائر مع المغرب الأقصى نشاطا مكثفا لتهريب المخدرات وخاصة الكيف المعالج، والذي أصبح يشكل عبئا حقيقيا على قوات حراس الحدود ووحدات المراقبة، لا سيما مع تسجيل أرقام مخيفة، فحسب حصيلة الثلاثي الأول من سنة 2014 تمكن الجيش الوطني الشعبي من حجز ما يفوق 20 طنا من الكيف المعالج، كما تعتبر الجزائر منطقة مرور لهذه السموم نحو الشرق الأوسط وأوروبا، الأمر الذي جعل الجماعات الإرهابية والإجرامية في الصحراء والساحل تستغل هذه التجارة وتتخالف مع شبكات التهريب التي تدفع لها مبالغ مالية على شكل إتاوات، مقابل تأمين الجماعات المسلحة الطرق الصحراوية للمهربين حسب ما أكدته تقارير أممية، وفي إطار مواجهة هذه التحديات قامت الجزائر بإنشاء 28 مركزا أمنيا في ضمن خطة أمنية لتشديد الرقابة على الحدود مع المغرب الأقصى. (وهبي، 2014، الصفحات 700-701)

أظهرت الإحصائيات الواردة في الحصيلة نفسها أن جهود مكافحة التهريب والتجارة غير المشروعة على مستوى الحدود الغربية الجنوبية أسفرت عن حجز ما يزيد عن 192.200 لتر من الوقود المهرب عبر محاور بشار وبرج باجي مختار وأدرار، إضافة إلى كميات معتبرة من المواد الغذائية والهواتف الذكية. كما تمكنت وحدات الجيش الوطني الشعبي من

توقيف عدد من المهربين من جنسيات مختلفة، خاصة من دول واقعة جنوب الصحراء الكبرى، وتكشف هذه المعطيات عن الأثر السلبي الكبير لمثل هذه الأنشطة غير القانونية على الأمن الاقتصادي الوطني. (وهبي، 2014، صفحة 701)

ثانيا: تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة

يشهد النظام الدولي والإقليمي ظهور تحديات وتهديدات أمنية جديدة وفواعل غير تقليدية، وتتمثل في ظواهر عابرة للأوطان، على غرار الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، وقد زادت حدة خطورة هذه التحديات والتهديدات على الأمن الوطني والقومي الجزائري، خاصة في سياق بيئة إقليمية هشة ومضطربة، تتميز بوجود دولة مجاورة إما فاشلة أو مفككة أو ضعيفة عاجزة لا تملك الإمكانيات البشرية والمادية ولا الخبرة الكافية للتعامل مع هذه الظواهر والتصدي لها.

1- تحدي الإرهاب الدولي

تعتبر منطقة الساحل والصحراء من المناطق التي تشهد نشاطا إرهابيا كبيرا، حيث تعتبر ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية بسبب فشل الدولة في المنطقة وترهلها، بالإضافة إلى تحديات أمنية لا تقل خطورة مثل انتشار الأسلحة والمتاجرة بها، والهجرة غير الشرعية والتجارة بالخدرات والتهريب، ومن بين الجماعات الإرهابية التي تنشط بهذه المنطق وتشكل تهديدا للأمن الوطني الجزائري، نذكر منها تنظيمين دوليين فيما يلي:

أ-تنظيم داعش الإرهابي: حسب تقارير المركز الأمريكي لمراقبة المواقع الإسلامية أن المنطقة تشهد حراكا واسعا للجماعات الإرهابية على الحدود بين الجزائر وتونس وليبيا، يتمثل في نشاط مجموعات إرهابية تأسست أغلبها سنة 2011 بعد أحداث الربيع العربي، وقد أعلن العديد منها ولائه لتنظيم داعش الإرهابي الدولي، الذي كان يعمل منذ أشهر على الانتشار في منطقة الصحراء والساحل، متخذا من جنوب ليبيا مركز إطلاق له، وقد أعلن نيته في التوسع في المنطقة خاصة بعد اغتياله للرعية الفرنسية هير في غوردل، خاصة وأن المقاتلين في صفوفه من أصول مغربية (وهبي، 2014، صفحة 701)، ومن بين هذه التنظيمات التي تنشط خاصة على الحدود الشرقية الجزائرية، نذكر تنظيمين (بورزاق، 2017، الصفحات 333-334):

-كتيبة عقبة بن نافع: وتعتبر إحدى أبرز الجماعات المسلحة التي ظهرت في أعقاب الثورة التونسية، حيث تأسست في أواخر عام 2011، وأعلنت ولائها لتنظيم داش الدولي، وتتكون من عناصر جزائرية وتونسية. وكانت هذه الكتيبة تنشط بشكل أساسي في المناطق الحدودية الغربية بين تونس والجزائر، خاصة في جبال الشعاني، السلوم، سمامة، بوشبكة، الكاف وسليانة.

-أجناد الخلافة: ظهرت هذه المجموعة كامتداد لتنظيم "داعش" الإرهابي الدولي في تونس، حيث أعلن مبايعته لتنظيم داعش، وتمكن من نقل عدد من العناصر المسلحة والأسلحة من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى صفوف داعش. تشير تقارير التحقيقات إلى وجود تنسيق ميداني وتداخل عملياتي بين كتيبتي عقبة بن نافع وأجناد الخلافة، خصوصا في المناطق الحدودية بولاية القصيرين، وجبال سيدي بوزيد، مرورا بسلسلة جبل السلوم ووصولاً إلى منطقة سيدي علي بن عون. وتهتم هذه المجموعة التي يقودها القيادي الجزائري خالد الشايب، المعروف باسم لقمان أبو صخر بالتورط بالقيام بأعمال إرهابية بشعة، ومن أبرز عناصرها مراد الغرسي، وقد تم القضاء عليهما في عمليات أمنية نوعية نفذت بمنطقة سيدي عيش في ولاية قفصة.

ب-القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: بالإضافة إلى تنظيم داعش الإرهابي الدولي تعج المنطقة بتنظيمات وحركات إرهابية كثيرة تنشط تحت تسميات مختلف على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفروعها في المنطقة، مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وحركة بوكو حرام، أو الجماعات المسلحة القريبة منها، مثل جماعة أنصار الدين الإسلامية، زيادة على ذلك، يوجد حوالي أحد عشر تنظيما مسلحا يتخذ من الجنوب الليبي مركزا له، ومنطلقا لعملياته، على

غرار مدن أم الأرناب وتمسة وأوباري قواعد لوجستية لشراء السلاح المنتشر في ليبيا (12 مليون قطعة سلاح) وقواعد خلفية للتدريب واستقطاب الدعم، كما أن التنسيق بين مختلف هذه التنظيمات المتطرفة وصل إلى درجاته مرتفعة للغاية، وتشير تقارير الاستخبارات الغربية إلى أن حوالي 50 ألف مقاتل من الملتحقين بهذه التنظيمات المتطرفة من فئة الشباب، وأن ما يقارب نصف هذا العدد يمتلكون قدرات قتالية عالية. (العلوي، 2014، صفحة 6)

كما تمتلك هذه التنظيمات شبكات تنشط في مجال التجنيد في مختلف مدن دول الساحل، وتستهدف شبكات التجنيد هذه بشكل منظم ما يقارب أربعة آلاف مدرسة ومعهد قرآني، إضافة إلى مؤسسات دينية ذات طابع خيري ودعوي، والتي تشكل بيئة خصبة لاستقطاب عناصر جديدة لصالح التنظيمات الجهادية، وتتركز هذه المدارس والمعاهد بشكل أساسي في الدول التالية (العلوي، 2014، صفحة 6):

-موريتانيا: نواكشوط ونواذيبو وروصو ومنطقة الحوضين.

-مالي: كيدال ومنكاوتمبكتو وتاوديني وغانو وليريوموبتي.

-النيجر: نيامي وزندر وأغاديز وأرليت.

-تشاد: نجامينا وأبشاوفايا.

-بوركينافاسو: واغادوغو وبوبو ديولاسو ودوري وهفوياوتوغان ونونا.

تتمركز العناصر الأجنبية المنضوية ضمن الجماعات الجهادية في مدن الجنوب الليبي، وشمال تشاد، والنيجر، وشرق مالي، أما وسطاء التجنيد، ففي الغالب يكونون من أبناء المناطق المحلية، لأنهم يتقنون اللهجات الدارجة ويتواصلون مع السكان بلكانات مألوفة، بل قد يكون بعضهم من وجهاء القبائل أو الشخصيات المؤثرة في محيطهم الاجتماعي، ويهدف هذا الأسلوب إلى تسهيل الانتشار وكسب الثقة من جهة، ومن جهة أخرى إلى تفادي لفت الأنظار والابتعاد عن الملاحقات الأمنية. (العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، 2015)

ج-تحالف الإرهاب والتدريب والهجرة غير الشرعية: بالإضافة إلى التهديدات الإرهابية المباشرة، خاصة على مستوى الشريط الحدودي الجزائري الطويل، لم تكتف الجماعات الإرهابية بنشاطاتها الإجرامية التقليدية، فانتقلت إلى التحالف مع جماعات الجريمة المنظمة للقيام بنشاطات التهريب بمختلف أنواعه، بالإضافة إلى الانخراط في عمليات الهجرة غير الشرعية، مقابل مبالغ مالية لتمويل نشاطاتها الإرهابية.

لقد انخرط تنظيم القاعدة وفروعها بشكل واسع في شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية، حيث تم تسجيل تعاون وثيق بينها وبين شبكات المافيا الكولومبية والبرازيلية في مجال تجارة المخدرات، وقد مكنتها هذا التعاون من تحويل دول مالي والنيجر وتشاد وليبيا معابر رئيسية للمخدرات وللهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا، الأمر الذي مكّن التنظيم من إحكام سيطرته على طرق التهريب الأساسية في منطقة الساحل، وجعل منها مصدرا مهما لتمويل أنشطته. ومع اندلاع أحداث الربيع العربي وسقوط بعض الأنظمة، وما تلاها من اضطرابات في دول أخرى، استغل التنظيم هذا الفراغ الأمني لتحويل سواحل ليبيا وتونس والجزائر إلى ممرات آمنة نحو أوروبا، مستخدما قوارب الهجرة غير الشرعية وعمليات تهريب المخدرات. (العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، 2015)

ومما ساعد القاعدة وفروعها في السيطرة على تجارة التهريب وإدارة المعابر السرية اعتمادها على خبراء محليين في معرفة المسالك الصحراوية، خصوصا من قبائل الطوارق، إضافة إلى استغلالها انتشار الفقر والأمية لشراء الولاء والتغلغل داخل المجتمعات المحلية، وبذلك تحولت هذه الجماعات إلى جزء من النسيج الاجتماعي في مناطق كثيرة من الساحل، مما صعب من مهمة القضاء عليها، خاصة مع غياب الدولة وخدماتها عن هذه المناطق النائية. وعلاوة على ذلك يشهد إقليم الساحل الإفريقي أنشطة إجرامية أخرى خطيرة لا تقل خطورة عن الإرهاب والتهريب، من أبرزها: دفن

النفائيات السامة، وتهريب الأدوية الفاسدة، وترويج المنتجات منتهية الصلاحية، إلى جانب تجارة الرقيق الأبيض. (العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبّر الموت الدولي، 2015)

03. سياسة الدفاع الوطني اتجاه التحديات الجديدة

في ظل تفاقم الوضع الأمني الإقليمي وزيادة المخاطر العابرة للحدود سواء كانت التهديدات المتعلقة بتأمين الحدود الشرقية التونسية الليبية من تهديدات الإرهاب الدولي وانتشار الأسلحة والجريمة المنظمة والتهريب، وكذا الصراع المستمر في الساحل وخاصة الحرب الأهلية في شمال مالي وما رافقه من تهديدات إرهابية وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية، بالإضافة إلى الصراع الحدودي التقليدي بين الجزائر ومملكة المغرب الأقصى والتي تشهد مستويات غير مسبقة من تهريب المخدرات واتخاذ الجزائر كمعبر لها اتجاه الشرق الأوسط وأوروبا، جعل صانع القرار الجزائري ينتهج سياسة دفاعية شاملة ومتكاملة للتصدي إلى هذه التحديات والتهديدات.

وتتمثل السياسة الدفاعية الجزائرية في مجموعة من القرارات والقوانين والمبادرات والترتيبات والاستراتيجيات، سواء على المستوى العسكري والأمن العملياتي أو على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نقوم بذكرها فيما يلي:

أولاً: تأمين الحدود البرية

تعد مسألة تأمين الحدود أحد أهم الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقه، فمسألة تأمين الحدود تقع على عاتق مؤسسة الدفاع الوطني وهي الجيش الوطني الشعبي بمختلف وحداته ومجالاته، بالإضافة المؤسسات الأمنية والاستخباراتية والأمن السيبراني وأجهزة الرقابة، ونظراً للأهمية الحيوية للحدود الجزائرية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، والحدود البرية على وجه أخص، نظراً لطولها وامتدادها شرقاً وجنوباً وغرباً، بالإضافة إلى طول الساحل الجزائري الذي يبلغ 1200 كلم، خصوصاً إذا علمنا أن مساحة الجزائر تبلغ 2,381,741 كيلو متر مربع.

يبلغ طول الحدود البرية الجزائرية حسب الموسوعة الحرة في مجموعها 6511 كلم، وتتقاسم الجزائر حدودها مع سبع دول، حيث تبلغ حدودها مع تونس 1010 كلم، ومع ليبيا 982 كلم، كما تبلغ مع النيجر 951 كلم، ومع مالي 1329 كلم، بينما تبلغ 461 مع موريتانيا، 39 كلم مع الصحراء الغربية، وأخيراً 1739 كلم مع مملكة المغرب الأقصى. (الحرة، 2024)

الشكل رقم 1: يمثل خريطة الحدود الجزائرية وامتدادها مع سبع دول جارة، خمس دول مغربية ودولتين ساحليتين.



المصدر: (الحرّة، 2024)

كل هذه الحدود تتطلب من الجزائر مجهودات وإمكانيات إضافية خاصة في ظل وضع جيوسياسي هش، يتميز بوجود دول جوار منهار مثل ليبيا ودولة فاشلة مثل مالي ودول ضعيفة وشبه متعثرة مثل تونس، ودول تجمعها مع الجزائر صراع حدودي تقليدي مثل مملكة المغرب الأقصى، لذلك قامت الجزائر بانتهاج سياسة دفاع وطني متكاملة وشاملة لتأمين حدودها البرية.

1-إعادة الانتشار على الحدود: تمثلت سياسة الدفاع الوطني في الجانب العمليتي باعتماد العديد من الأساليب كإعادة الانتشار الواسع والفعال على مستوى الحدود البرية، ورفع جاهزية القوات المسلحة، وتشديد الرقابة على كل المنافذ الحدودية لمنع أي تسلل للجماعات الإرهابية أو مرور المجرمين والمهربين، وردع أي عدوان فعلي أو محتمل، لذلك قامت قيادة الجيش الوطني الشعبي باتخاذ الإجراءات التالية:

أ- على مستوى الحدود الليبية: قامت قيادة الجيش الوطني الشعبي بإنشاء قطاع عمليتي في المنطقة الحدودية الجزائرية الليبية بولاية إليزي وكذا تحويل المنطقة إلى ناحية عسكرية سابعة، كما تم تعزيزها بحوالي 5 آلاف جندي ودركي على مستوى الحدود، بالإضافة إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة حول المنشآت البترولية والغازية الواقعة بالجنوب، وعلى رأسها تلك المتواجدة في على مستوى ولاية ورقلة بمنطقة حاسي مسعود، وفي ولاية إليزي بمنطقة عين أمناس وولاية أدرار، وكان الهدف من إقامة هذه القواعد هو التصدي السريع والفوري لأي هجوم أو عدوان محتمل مثلما حصل مع المنشأة النفطية الغازية بتيغنتورين، كما تم تنصيب هيئة طوارئ على مستوى وزارة الدفاع الوطني تحت رئاسة ضبط برتبة عقيد

إلى جانب ضابط سامي بالمديرية العامة للأمن الوطني لصد أي عدوان مفاجئ فعلي أو محتمل. (وهبي، 2014، الصفحات 704-705)

وكانت المؤسسة العسكرية الجزائرية تركز على اقتناء الأسلحة والعتاد المناسب لطبيعة المنطقة الصحراوية، على غرار السيارات رباعية الدفع وأجهزة المراقبة الإلكترونية الجوية للحدود، بالإضافة إلى تسخير طائرات استطلاع متطورة يمكنها البقاء جواً أكثر من 12 ساعة متواصلة. (وهبي، 2014، صفحة 705)

ب- على مستوى الحدود التونسية: أما من ناحية الحدود الجزائرية التونسية فقد قامت القيادة الجزائرية بتنصيب 80 نقطة عسكرية وإقامة 30 مركزاً للدرك الوطني على طول الحدود المشتركة، إلى جانب نشر أكثر من 3 آلاف عنصر في المراكز العسكرية الجوية، ووضع وحدات فرعية جاهزة لسد الثغرات، تتمثل في دوريات مشتركة ومستمرة ليلاً نهاراً، كما وضعت تحت تصرفها كل الإمكانيات اللازمة لضمان عملها بشكل احترافي. (وهبي، 2014، صفحة 705)

ج- على مستوى الحدود مع دول الساحل: أما في منطقة الساحل فنظراً لتعدد الأوضاع بسبب انتشار كل التهديدات اللاتماثلية على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فقد حاولت السياسة الدفاعية الجزائرية وضع كل الاحتمالات والسيناريوهات والخيارات الممكنة لمواجهة أي تهديد على حدودها، ومما صعب الأمر في هذه المنطقة أن أغلب دولها فاشلة أو فقيرة ولا تملك الإمكانيات والموارد ولا حتى الخبرة في مكافحة هذه الظواهر، الأمر الذي أصبح يشكل عبئاً إضافياً على منظومة الدفاع الوطني، ضف إلى ذلك التدخلات الخارجية، والمتمثلة هنا في التدخلات الفرنسية المتكررة في المنطقة، بحكم اتفاقيات تتعلق بالدفاع المشترك مع دول المنطقة، وقد سبق وأن تدخلت فرنسا 13 مرة في تشاد و17 مرة في ساحل العاج، بالإضافة إلى بعض الدول الكبرى التي تسعى لإيجاد مكان لها في المنطقة على غرار الولايات المتحدة وروسيا والصين. (وهبي، 2014، صفحة 705)

د- على مستوى الحدود المغربية: أما على الحدود الغربية مع مملكة المغرب الأقصى فقد قامت الجزائر منذ سنة 2014 على وضع وثبتت أنظمة تقنية متطورة تهدف إلى ضمان رقابة إلكترونية وتعزيز تأمين شريطها الحدودي مع المغرب الأقصى، باستعمال تجهيزات ومعدات تكنولوجية حديثة ومتطورة، على غرار أنظمة وأبراج المراقبة عن بعد، وأجهزة التصوير الحراري، والطائرات من غير طيار، والتي أصبحت تشكل دعماً وسنداً لوحدة حراسة وأمن الحدود في عملها ضد مختلف أنواع الجريمة المنظمة، خاصة الأنشطة التهربية التي تنشط بكثافة على مستوى الحدود مع المغرب الأقصى، بالإضافة إلى الاستعانة بنظام "أفيس 2-15 ثانية" (afis-2-15) للكشف عن هوية الإرهابيين في 15 ثانية. (حداد، 2017)

2- مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة

في إطار مواجهة الجزائر للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة على الحدود الجنوبية للجزائر، والقادمة خاصة منطقة الساحل التي تعتبر ملاذاً آمناً للنشاطات الإرهابية والإجرامية وتجارة الأسلحة والتهرب والهجرة غير الشرعية، والتي تشكل تهديداً جدياً للأمن الوطني الجزائري، اتخذت الجزائر استراتيجية دفاعية متكاملة، تتمثل في تكثيف انتشار القوات والوحدات المسلحة عالية التدريب على مستوى الحدود الجنوبية وكذا استحداث إجراءات معلوماتية سريعة وآنية، بالإضافة إلى استغلال وسائل وتكنولوجيات حديثة في مراقبة الحدود، أو ما يسمى دعامة الحدود الذكية.

أ- دعامة الحدود الذكية: قامت الجزائر في العقود الأخيرة في إطار سعيها للتكيف مع عصر المعلومات والعولمة، ببذل جهود كبيرة من أجل دمج وسائل الاتصال والإعلام والتواصل الحديثة في سياستها الدفاعية، حيث أصبحت إدارة أمن الحدود تستند إلى التكنولوجيات الحديثة والرقمنة والمعلومات الجغرافية، التي توفر معلومات وخدمات ضرورية لضبط الأمن الحدودي للجزائر، على غرار أنظمة تحديد المواقع من أجل وتحديد الخطوط والمساحات الجوية، ومراقبة

التجمعات العمرانية المتمركزة على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق الرئيسية والمسالك الفرعية بين مختلف المناطق، وهو ما يسهل التعامل مع التهديدات العابرة للحدود والتعامل معها بسلاسة واحترافية، وهو ما يطلق عليه اسم "الحدود الذكية"، والذي يحيل إلى استعمال التكنولوجيات العسكرية الحديثة والمتطورة في مجال الرقمنة والحاسوب والطائرات بدون طيار والرادار الدائري وكاميرات المراقبة. (حداد، 2017)

ب- الجانب العملياتي العسكري: من أجل تحصين الحدود الوطنية على مستوى الجنوب وإفشال خطط الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وعمليات الهجرة غير الشرعية، أوصت القيادة السياسية والعسكرية في البلاد ضرورة استحداث هيئة تدعى "غرفة العمليات المركزية"، تضم 64 ضابطاً من وحدات الاستطلاع السرية عالية الكفاءة والتدريب، يشرفون على تسيير 84 وحدة سرية للتدخل، يتم نشرها على مستوى الحدود الجنوبية الغربية مع مالي والنيجر، والحدود الشرقية الجنوبية على الحدود الجزائرية الليبية، من أجل تنفيذ عمليات سرية وحساسة تتمثل في ضرب أهداف مركزة للجماعات الإرهابية والمسلحة. (سراج، 2014)

ج- الجانب الإجرائي الاستعلامي: اتخذت الجزائر إجراءات عملية لمنع تسلسل الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة ومنع تهريب السلاح عبر الحدود الوطنية باتخاذ إجراءات مستحدثة في الجنوب الجزائري، حيث أسندت وزارة الدفاع الوطني ملف مراجعة أمن الحدود (معلومات جديدة كل دقيقة) إلى القطاع العسكري للأمن العسكري تحت إشراف شخصي من قائد الناحية العسكرية الرابعة، حيث يعمل الضباط على إعداد تقارير كل ساعة وربطها بالخط الفوري لوزارة الدفاع الوطني، من أجل تحديث المعلومات ورصد الخطط وتلقي التعليمات وتنفيذها بأقصى سرعة. (سراج، 2014)

ثانياً: التعاون الدولي في مجال الدفاع

أما في مجال التعاون الدولي والإقليمي، فتعد الجزائر من الدولة الشنطة للغاية، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تشارك الجزائر في مختلف المبادرات في هذا المجال، بالإضافة إلى تقديم الدعم للدول المجاورة في الساحل، فعلى سبيل المثال، على الرغم من مبدأ عدم تدخل القوات المسلحة خارج الحدود، فقد قامت الجزائر بتقديم دعم لوجيستي وتدريب للجنود الماليين في منطقة كيدال في ديسمبر 2011، قبيل اندلاع الأزمة الأزوادية في شمال مالي، وانسحاب الفرق التدريبية الجزائرية، وقد دأبت الجزائر على تدريب أفراد الجيش والشرطة المالية في قواعد تتواجد بولاية تمنراست. (Ammour, 2013)

1- مبادرة دول الميدان: مبادرة بلدان الميدان وتعرف بـ "لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)"، والتي أنشئت بمبادرة من الجزائر في أبريل 2012، ومقرها ولاية تمنراست الجزائرية، وتضم أربعة (04) بلدان هي الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التعاون العسكري والأمني، ومحاربة الجماعات الإرهابية ومجموعات الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى الحد من التهريب والهجرة غير الشرعية التي تعرف نشاطاً متزايداً على الحدود الجنوبية للجزائر، وهي أول مبادرة ميدانية تضم دول منطقة الساحل والصحراء، وتحتوي على لجنة أركان عملياتية مشتركة، وكذا وحدة استخبارات مقرها الجزائر العاصمة، تعرف بـ "وحدة الدمج والاتصال" والتي تضم ثمان دول، بعدما التحقت بها ليبيا وتشاد وبوركينا فاسو ونيجيريا، وقد كان الهدف وراء انضمام هذه الدول الأخيرة هو ترابط الجماعات الإرهابية المختلفة فيما بينها، والتي تتحرك على نطاق واسع في المنطقة، إلا أن المبادرة فشلت في تحقيق أهدافها، ولا أدل على ذلك سيطرة الجماعات الإرهابية على شمال مالي. (عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، ترجمة: سلطاني عمورية، 2022، صفحة 88)

2-عملية نواكشوط: جاءت عملية نواكشوط بمبادرة من مفوضية الاتحاد الإفريقي في مارس 2013، وجمعت إحدى عشرة دولة، وهي: الجزائر وليبيا وتشاد ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو والسنغال وساحل العاج وغينيا، وشارك في اجتماعاتها العديد من الهياكل والمنظمات الإقليمية والإفريقية والأممية، ذات طابع سياسي وعسكري وأمني واقتصادي، وتجتمع الدول الأعضاء في هذه العملية بصفة دورية، وعلى مستويات رفيعة سياسية وعسكرية وأمنية، على غرار وزراء الخارجية ووزراء الدفاع والملحقون العسكريون ورؤساء الأركان ورؤساء المخابرات والأجهزة الأمنية، وتستهدف عملية نواكشوط إلى تعزيز التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية وتبادل المعلومات وتأمين الحدود الوطنية، وتسعى لتوحيد الجهود في مكافحة الإرهاب والتطرف والعنف والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة والبضائع، في إطار هيكل السلم والأمن الإفريقي في منطقة الصحراء والساحل، أما فيما يخص الوسائل والأساليب التي اعتمدها المجموعة لتحقيق أهدافها فتتمثل في جملة من الإجراءات العملياتية نذكر منها، الدوريات المشتركة، والوحدات المختلطة (من قوات الدفاع) والترتيبات الأمنية (مراكز التعاون الجمركي والشرطي والانتداب المتبادل لضباط الاتصال) ونظام تبادل المعلومات ونظم الاتصالات وغيرها، لم تستمر عملية نواكشوط ولكنها لم تنته بشكل كامل، حيث ما زال الاتحاد الإفريقي يعتبرها آلية يمكن أن تساهم بتوحيد الترتيبات في إفريقيا ودعم للآليات المؤقتة. (عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، ترجمة: سلطاني عمورية، 2022، الصفحات 92-94)

3-مبادرات دولية في إطار مكافحة الإرهاب

انضمت الجزائر إلى العديد من المبادرات الدولية، من بينها الانضمام إلى الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، سنة 2000، وقد دأبت الجزائر على المشاركة في العديد من المناورات المشتركة، وقد شاركت الجزائر سنة 2006 في عملية المسعى النشط (Active Endeavour)، لتصبح بذلك أول دولة تشارك في هذه العملية. وكان ذلك قبل دخول العلاقات بين الجزائر وحلف الناتو في فترة فتور بسبب تدخل الناتو في ليبيا دون استشارة مسبقة للجزائر. (Ammour, 2013)

كما تعتبر الجزائر عضوا مهما في المبادرة الأمريكية الموسومة بـ"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى" (Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative)، إلا أن الجزائر لا تشارك في التدريبات السنوية "فلينلوك" (Flintlock) التي تجريها "القيادة الأمريكية لإفريقيا" (AFRICOM). كما تعد الجزائر عضوا مؤسسا لـ"منتدى مكافحة الإرهاب العالمي" (Global Counter-Terrorism Forum) الذي أطلق سنة 2011 في مدينة نيويورك، وقد استضافت الجزائر سنة 2013 في مدينة وهران، اجتماعا دوليا هدفه وضع استراتيجيات وبرامج محددة لمكافحة توسع تنظيم القاعدة الإرهابي وغيره من الحركات المتطرفة التي تنشط في منطقة الساحل، وقد ضم الاجتماع 100 خبير دولي في مكافحة الإرهاب قادمون من 30 دولة. (Ammour, 2013)

ثالثا: سياسة الانفاق العسكري والتسليح والاحترازية

مع زيادة التوتر في الوضع الإقليمي وعدم الاستقرار على مستوى الحدود البرية مع دول الجوار واستمرار الأزمة في مالي والساحل، شرعت الجزائر في تنفيذ برامج تسليح طموحة نظرا للحصار الذي كان مضروبا عليها في فترة العشرية السوداء في مجال شراء الأسلحة والعتاد العسكري، كما سعت القيادة السياسية والعسكرية على إطلاق برامج رائدة من أجل عصنة واحترافية الجيش الوطني الشعبي الجزائري، كما عرفت ميزانية الدفاع الوطني زيادة معتبرة في مخصصاتها المالية، سواء في ميزانية وزارة الدفاع الوطني

أو في ميزانية وزارة الداخلية، وهما الوزارتان المنوط بهما حفظ النظام وتوطيد الأمن وحماية الدولة ومؤسساتها من أي أخطار أو تهديدات، سواء كانت داخلية أو خارجية.

1- الزيادة في ميزانية الدفاع الوطني: خصصت الحكومة الجزائرية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2015 ميزانية كبيرة لقطاع الدفاع بلغت أكثر من 13 مليار دولار، أي ما يعادل 11.6% من إجمالي الميزانية العامة التي تجاوزت 112 مليار دولار، وذلك استجابة للتحديات الأمنية الخطيرة التي تواجهها البلاد، خاصة على مستوى حدودها مع دول الجوار. ووفقا لما أوردته صحيفة الشروق الجزائرية، فقد تم رصد 13 مليار دولار لوزارة الدفاع الوطني مقابل 6.95 مليار دولار لوزارة الداخلية، التي تشارك قطاع الدفاع مهام حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ليصل مجموع ميزانية الوزارتين إلى نحو 19.95 مليار دولار، وهو ما يمثل 17.8% من إجمالي ميزانية الدولة لسنة 2015. كما أشارت وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" في أكتوبر 2013 إلى أن الجزائر كانت قد رفعت ميزانية الدفاع والأمن في مشروع الموازنة العامة لسنة 2014 إلى ما يقارب 1500 مليار دينار (حوالي 20 مليار دولار أمريكي)، وهو رقم يفوق ما خصص لبقية القطاعات. وقد نص المشروع، الذي عرضه وزير المالية السابق كريم جودي أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، على رفع مخصصات وزارة الدفاع إلى أكثر من 955.9 مليار دينار (ما يقارب 13 مليار دولار)، ومخصصات وزارة الداخلية إلى أكثر من 540.7 مليار دينار (ما يعادل 7 مليارات دولار). (السوسنة، 2014)

ويمثل الجدول التالي تطور ميزانية الدفاع الوطني خلال السنوات التي تزامنت مع اندلاع أحداث الربيع العربي وما تلاها من تحديات عسكرية وأمنية للجزائر على طول الشريط الحدودي وعلى المستوى الإقليمي، خاصة منطقة الساحل والصحراء، ونظرا لسياستها الدفاعية المتمسكة بالدفاع عن استقلالها وسيادتها وقرارها الاستراتيجي، وحماية أمنها الإقليمي والحدودي، واعتمادها على إمكانياتها الخاصة، المادية والبشرية والمالية، لحماية حدودها وبالتالي حدود جيرانها، على الرغم من أنها لا تتدخل في الصراعات الإقليمية المتاخمة لحدودها. (عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، 2018)

الشكل رقم 2: يمثل جدول تطورا الإنفاق الجزائري العسكري (2010 - 2016)، الوحدة: مليار دولار.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
10.654	10.413	9.953	8.642	8.001	7.603	5.313

المصدر: (عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، 2018)

ويمكن تفسير هذا التزايد الكبير في ميزانية الدفاع الوطني حيث تضاعفت في ظرف 6 سنوات، بالاضطرابات الإقليمية والتحديات التي طرحتها على الأمن الوطني، وعلى غرار تسلل الجماعات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية ومهاجمة المنشآت النفطية الجزائرية واختطاف السياح والدبلوماسيين الجزائريين والرعيا الأجانب، وقد تم تصنيف الجزائر في المرتبة 25 على المستوى العالمي من قبل المراكز البحثية الأمريكية، فيما يتعلق بالدول التي تتحكم في تكنولوجيات الدفاع والتي تعتمد على الأنظمة الإلكترونية المتطورة والمعقدة. (وهبي، 2014، صفحة 703)

2- سياسة الإنفاق على التسليح: قصد تطوير منظومتها الدفاعية وتقوية ترسانتها من الأسلحة المتطورة تكنولوجيا اعتمدت الجزائر سياسة تنويع الشركاء في شراء الأسلحة واقتناء المنظومات الدفاعية، ويأتي على رأس هؤلاء الشركاء روسيا الاتحادية، كما اتجهت نحو الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

أ-روسيا: ما زالت القوات المسلحة الجزائرية تواجه تحديات مختلفة ومتنوعة تهدد أمنها الوطني، وخاصة شريطها الحدودي الطويل الممتد مع سبع دول، وعلى رأس هذه التهديدات الإرهاب الدولي المترصص بالمنطقة، وهو ما دفعها إلى إعادة صياغة سياستها في مجال اقتناء الأسلحة وفق أربعة محاور رئيسية، يأتي في مقدمتها الشراكة الإستراتيجية مع روسيا، فعلى الرغم من تزايد انخراط الشركات الأجنبية في الصناعة الدفاعية الجزائرية، ما زالت روسيا الشريك الرئيسي لها، حيث تحتل الجزائر المرتبة الثامنة عالميا في استيراد السلاح الروسي، إذ تمثل ما يقارب 13% من صادرات الأسلحة الروسية. وفي هذا السياق، أبرمت الجزائر مع روسيا عدة صفقات مهمة، من أبرزها: تزويد القوات الجوية بـ 44 طائرة مقاتلة من طراز Su-30MKA، وغواصتين (2) من فئة Project-636، وثلاثة (3) أنظمة صواريخ أرض-جو بعيدة المدى (SA-300PMU-2 (20B)، و 185 دبابة T-90S، بالإضافة إلى أنظمة دفاع جوي من نوع S-300 PMU2. كما تم في سنة 2011 توقيع عقد مع شركتي United Shipbuilding Corporation و Rosoboronexport لتوريد فرقاطتين من فئة Tiger، وفي سنة 2012 تم التعاقد على اقتناء 36 طائرة تدريب وقتال من طراز Yak-130 Strike، غير أن عملية تسليم هذه الطائرات لم تكتمل إلى حد الآن. (Ammour, 2013)

ب-الولايات المتحدة الأمريكية: كما قامت الجزائر باقتناء عربات السير على كل الأرضيات من الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى 8 طائرات نقل من نوع لوكهيد ونظام اتصالات جوية من نوع هاريس Harris، وكذا نظام رصد عبر الأقمار الصناعية من نوع إكسيليز Exelis من أجل استغلالها في رصد وتعقب تحركات الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي وعلى الحدود الشرقية مع ليبيا وتونس. (Ammour, 2013)

ج-بلدان مختلفة: وفي إطار سياسة تنويع مصادر التسليح، شرعت وزارة الدفاع الجزائرية في مفاوضات مع عدة شركاء أجنبية مختلفين، كما قامت الجزائر بشراء فرقاطتين و 6 طائرات مروحية من ألمانيا، واقتناء عتاد بحري وطائرات مروحية من إيطاليا، وقد كشفت تقارير عن المعهد الأمريكي للدفاع والأمن أن الجزائر قد خصصت ما يقارب 2 مليار دولار على شكل شراء عتاد عسكري وإقامة قواعد عسكرية على طول الحدود الجزائرية الليبية، بالإضافة إلى التباحث مع السويد حول إمكانية اقتناء طائرات مقاتلة من طراز Gripen لتعويض 34 طائرة Mig-29 قديمة، وذلك مع شركة Saab Bofors Dynamics التي سبق لها أن جهزت الفرقاطتين الألمانييتين بصواريخ مضادة للسفن، وتعاون الجزائر مع إسبانيا عبر شركة Navantia في مشروع تجديد وتحديث وتسليح فرقاطتين قديمتين تابعتين للبحرية الجزائرية. وفي السياق نفسه عززت الجزائر تعاونها العسكري مع الصين من خلال اقتناء ثلاث فرقاطات حديثة من طراز F-22A، وذلك في إطار تحديث أسطولها البحري ورفع قدراته القتالية. (Ammour, 2013)

3- سياسة الاحترافية والعصرية: تعمل سياسة الدفاع الوطني في ظل التحديات والتهديدات الجديدة والمتجددة التي تواجهها الجزائر، على رفع مستوى احترافية مؤسسة الدفاع الوطني الشعبي، وذلك من خلال وضع أفضل وأرقى البرامج والخطط التدريبية والتكوينية لقوتها البشرية، من مختلف الرتب والوحدات والتخصصات، من أجل مواكبة أحدث التقنيات المستخدمة عالميا في المجال العسكري، وتحديث القوات المسلحة وعصرنتها لضمان حماية الحدود الوطنية من الاختراق، نظرا لطول الحدود وضعف الدول المتاخمة وفشلها وعدم قدرتها في معظم الأحيان على حماية حدودها ومراقبتها من جهتها، وخاصة إذا عرفنا أن الجزائر مقيدة دستوريا بعدم التدخل خارج الحدود الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

مع تزايد تدهور الأوضاع الجيوسياسية وتعقد الموقف الأمني على مستوى الحدود الوطنية وعلى المستوى الإقليمي خاصة في منطقة الساحل، ونظرا لاستعانة الجماعات الإرهاب الدولي والجماعات الإجرامية بالتقنيات العلمية والتكنولوجية الأكثر تطورا، عمدت سياسة الدفاع الوطني إلى وضع برامج تكوين إطارها البشري وتطويره للتعامل مع أحدث التقنيات والتجهيزات المتطورة لإدارة المعارك الحديثة، وسعت إلى توطيد برامج العصرية والاحترافية التي بدأها المؤسسة

العسكرية من أجل التكيف مع التغيرات الحاصلة على الجيوش العالمية، وذلك بالتعاون مع الجيوش الصديقة والأجنبية لاكتساب الخبرات والمهارات العسكرية الحديثة التي لا غنى عنها بالنسبة للمنظومة الدفاعية الجزائرية. (وهبي، 2014، صفحة 704)

إن الاتجاه نحو العصرية والاحترافية كان وما زال أمراً ضرورياً لا يمكن تفاديه، لذلك قامت المؤسسة العسكرية بوضع برامج تعليمية وبيداغوجية يرقى إلى مستوى المؤسسات التعليمية العالمية، أو من خلال إرسال بعثات عسكرية إلى المدارس العسكرية العالمية من أجل تكوين أفراد على مستوى عالي من التعليم والتدريب، وكذا نقل الخبرات إلى المؤسسات التعليمية العسكرية الجزائرية، خاصة إذا علمنا أن عدد القوات البرية الجزائرية بلغت 147 ألف فرداً، أما القوات الجوية فقد بلغ أفرادها 14 ألف فرداً، موزعون على 15 قاعدة على مستوى التراب الوطني، بينما بلغ عدد القوات البحرية 6 آلاف فرداً، هذا بالإضافة إلى 80 ألف فرداً في إطار الخدمة الوطنية، بينما بلغ عدد جنود الاحتياط 150 ألف فرداً ممن أعمارهم تحت 50 سنة. (وهبي، 2014، صفحة 704)

الخاتمة

لقد سعت سياسة الدفاع الوطني الجزائرية، باعتبارها السياسة العامة للدولة في مجال الدفاع الوطني وفي المجال العسكري والأمن الوطني والدولي، إلى معرفة ورصد كل التحديات الجديدة التي ظهرت عقب أحداث الربيع العربي والتي باتت تهدد الأمن الوطني والإقليمي الجزائري، خاصة وأن أغلبها تهديدات غير تقليدية ولا تماثلية، يصعب محاربتها من طرف الجيوش التقليدية، ومن ثم معرفة مصادر تمويلها وتجنيدتها وأماكن انتشارها، وتحليل أبعادها وتأثيرها على الأمن الوطني والحدودي والإقليمي الجزائري. وتتمثل هذه التحديات في انتشار الإرهاب الدولي على حدود الجزائر الشرقية والجنوبية الشرقية التونسية والليبية وشمال مالي، بالإضافة إلى انتشار كميات هائلة من الأسلحة بعد سقوط نظام القذافي والمتاجرة بها من طرف الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، وانتشار تهديدات أخرى على غرار الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، في ظل انكشاف الحدود الوطنية مع الدول المتاخمة خاصة مع دول أغلبها منهارة ومفككة وفاشلة مثل ليبيا ومالي وضعيفة وعاجزة مثل تونس، وحدود مغلقة مع المغرب الأقصى، كل هذه التهديدات تحاول التسلل بشكل مستمر عبر هذه الحدود الطويلة إلى التراب الوطني والإضرار بالأمن الوطني والمصالح الوطنية للجزائر.

وقد قامت الجزائر بوضع سياسة شاملة ومتكاملة للدفاع الوطني تهدف لحماية الأمن الوطني وإقليمي الجزائري وتأمين الحدود الوطنية، بداية من تنفيذ مخطط محكم لإعادة الانتشار على طول الشريط الحدودي، وتدعيم تأمين الحدود بآليات تكنولوجية حديثة وإجراءات استخباراتية ومعلوماتية مستحدثة، والاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة في مراقبة الحدود، أو ما يعرف بدعامة الحدود الذكية، بالإضافة إلى المبادرات الدولية في مجال التعاون العسكري التي قامت بها الجزائر، خاصة مع دول المنطقة، على غرار مبادرة دول الميدان وعملية نواكشوط، ومشاركتها في المبادرات الدولية لمكافحة الإرهاب خاصة مع الولايات المتحدة وحلف الناتو، كما قامت الجزائر في ظل تزايد النشاط الإرهابي الدولي والإجرام والتهريب والهجرة غير الشرعية العابرة للحدود، بزيادة الموارد المالية في مجال الدفاع والأمن الوطني لتغطية النفقات الكبيرة المتعلقة بتأمين الحدود ومطاردة الإرهابيين والمجرمين والمهربين، الذين ينتشرون على حدود طويلة

ومساحات شاسعة، كما باشرت الجزائر بتجديد منظومتها الدفاعية بأسلحة متطورة وعتاد عسكري مجهز ومدعم بأرقى التكنولوجيات العسكرية، والشروع في سياسة احترافية وعصرنة قوات الجيش الوطني الشعبي للتكيف مع الأساليب الحديثة التي أصبحت جماعات الإرهاب الدولي تستخدمها في نشاطاتها. التوصيات: ومما ينبغي التنبيه عليه هو أنه من أجل أن تنجح سياسة الدفاع الوطني الجزائرية بشكل دائم ومستمر في تحقيق أهدافها، ويكون لها نجاعة ومصداقية عليها أن تبادر بتعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق مع دول الجوار في المجال الأمني والدفاعي، وكذا الاستعانة بالمنظمات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي، مع تعزيز الوعي السياسي والأمني الوطني والإقليمي بالأجندات الأجنبية الخارجية التي تستهدف المنطقة، بالإضافة إلى التعاون مع دول الجوار في المجال الاقتصادي وترقية وتنمية المناطق الحدودية الفقيرة والمهمشة التي عادة ما يقع شباها ضحية لاستقطاب الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع العربية

- أسماء حداد. (24, 05, 2017). الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الإستراتيجية. تم الاسترداد من المركز العربي الديمقراطي: <https://democraticac.de/?p=46703>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2021). دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حسب التعديل الدستوري الأخير نوفمبر 2020. الجزائر: دار بلقيس للنشر.
- الحسين الشيخ العلوي. (2014). تجمع الساحل الخماسي .. تنسيق في ظل تعقيدات. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- الحسين الشيخ العلوي. (سبتمبر, 2015). منطقة الساحل الإفريقي ومعبّر الموت الدولي. تم الاسترداد من مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية: <https://rawabetcenter.com/archives/11825>
- السوسنة. (25, 08, 2014). الجزائر: 20 مليار دولار موازنة الدفاع في 2015. تم الاسترداد من السوسنة صحيفة حرة مستقلة: <https://www.assawsana.com/article/186409>
- بلقاسم بن عميروش. (ديسمبر, 2004). البرلمان وسياسة الدفاع والأمن الوطني. مجلة الفكر البرلماني، الصفحات 72-82.
- دلال محمود. (14, 10, 2024). السياسة الدفاعية. تم الاسترداد من المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: <https://ecss.com.eg/48680>
- دلال محمود السيد محمود. (2015). الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية: دراسة مقارنة لما بعد حربي أكتوبر 1973 ويونيو 2006، الجزء الأول. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- ر. سراج. (06, 06, 2014). الجزائر: عصابات تهريب الجنوب تحتمي بأنابيب النفط. تم الاسترداد من العربي الجديد:
- زكريا وهيبي. (12-13 نوفمبر, 2014). رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري. مجلة دفاتر السياسة والقانون عدد خاص، الصفحات 696-712.
- صغير بورزاق. (19, 09, 2017). التحدي الإرهابي في تونس وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الصفحات 326-342.
- عبد النور بن عنتر. (16 أوت, 2014). الجزائر ومعضلة تأمين الحدود. تم الاسترداد من العربي الجديد: -
%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%8

- عبد النور بن عنتر. (أكتوبر، 2016). البعد الإفريقي للأمن الجزائري. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، الصفحات 37-61.
- عبد النور بن عنتر. (2018). *عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- عبد النور بن عنتر. (2022). *المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، ترجمة: سلطاني عمورية*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محمد خليفة صديق. (12-13 نوفمبر، 2014). التخطيط الاستراتيجي الدفاعي .. مقارنة عسكرية. *مجلة دفا تر السياسة والقانون*، عدد خاص، الصفحات 221-236.
- محمد صخري. (04 04، 2025). *قراءة في تطورات العقيدة القتالية والدفاعية للجيش الوطني الجزائري*. تم الاسترداد من مركز السياسة العالمية:
- منصور لخضاري. (2015). *السياسات الأمنية الجزائرية: المحددات الميدانية والتحديات*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

قائمة المراجع الأجنبية

- Ammour, L. A. (2013, 10 16). *Politique de Défense Algérienne ; Organisation, Doctrine, Évolution, et Budget*. Récupéré sur ALGERIE NETWORK journal de la diaspora algérienne:
<https://algerienetwork.com/algerie/politique-de-defense-algerienne-organisation-doctrine-evolution-et-budget/>
- Bouzghaia, D. E. (2012). *une introduction aux études stratégiques de sécurité: le tiers-monde dans les transferts et la production d'armements conventionnels 1950-2010*. Alger: Office des Publications Universitaires .